تمكين
Tamkeen

تقييم تمكين للأعمال التجارية

التقرير الاقتصادي
الربع الثاني 2025

نشر في أكتوبر 2025

الملخص التنفيذي

شـهد الناتج المحلـي الحقيقـي لمملكـة البحرين نموًا سنويًا بمعـدل 2.5% خلال الربـع الثانـي مـن عـام 2025 ، ليصـل إلـى 3,827.4 مليون دينـار بحرينـي. يعزى هـذا الأداء إلى القطاعـات غير النفطية التي تشـكل 85% مـن إجمالـي الناتـج المحلـي الحقيقـي للمملكـة. ممـا يعكـس اسـتمرار الجهـود الوطنيـة لتعزيز تنويـع القاعـدة الاقتصادية وتوسـيع مصادر النمو غيـر النفطية رغم التقلبـات الاقتصادية العالميـة وتراجع أداء القطـاع النفطي.

1. مستجدات الاقتصاد العالمي

- يشـهد الاقتصـاد العالمـي تباطـؤً في النمـو بنسـبة 3% في عام 2025، مدعومًـا بتيسـير الأوضـاع الماليـة و اسـتمرار السياسـات المالية التوسـعية، رغم اسـتمرار تفاوت وتيرة النمو بين الاقتصادات. وقـد سـجل الاقتصـاد الأمريكي نمـوًا بنسـبة 3.8% على أسـاس سـنوي خلال الربع الثانـي، مدفوعًا بقـوة الاسـتهلاك المحلي رغم تراجع سـوق العمل.
- تشـهد الاقتصـادات الاوروبيـة نمـوًا محـدوداً بنسـبة 1.4%، فـي حيـن سـجلت المملكـة المتحدة نمـوًا بنسـبة 1.2%، متأثـرة بضعف الاسـتثمارات وتراجـع الصـادرات، ممـا حـدّ مـن وتيـرة التعافـي الاقتصـادي.
- وكذلـك، سـجل الاقتصاد الصينـي نمواً بنسـبة 5.2% على أسـاس سـنوي خلال الربـع الثانـي مـن عـام 2025 ، متباطئًا مقارنـة بالربع الأول نتيجـة تباطـؤ قطـاع العقـارات وضعـف الطلب الاسـتهلاكي، ومع ذلك، فقد سـاهم اتسـاع التجـارة مع آسـيا وأفريقيا في دعم الفائـض التجـاري وتعزيز النشـاط الخارجي.
- تباينـت توجهـات السياسـة النقديـة العالميـة، حيث بـدأ الاحتياطي الفيدرالـي الأمريكـي في تنفيـذ تخفيـف تدريجي لأسـعار الفائدة، فـي حيـن أبقى كلٌ مـن البنك المركـزي الأوروبـي وبنـك إنجلترا على مسـتويات الفائدة دون تغيير وسـط اسـتمرار معدلات التضخم فوق المستهدفات.
- بلغ متوسـط أسـعار النفط نحـو 70 دولارًا للبرميل فـي منتصف عام 2025، وذلـك بعد تراجعها عن المسـتويات المرتفعة المسـجلة في مطلـع العام الجاري نتيجة تجـاوز المعروض العالمي للطلب. وتشـير تقديرات وكالة الطاقـة الدولية (IEA) الى اسـتمرار الزيادة في الإنتاج حتـى عام 2026، مما يُبقي الأسـعار منخفضة وغير مسـتقرة.

2. مستجدات الاقتصاد في مملكة البحرين

- واصـل القطـاع غير النفطـي دعمه في نمـو الاقتصاد البحريني خـلال الربـع الثاني من هـذا العام محققًـا نمو نسـبته 3.5% مقارنة بالربـع الثاني من عـام 2024.
- شـكّلت الأنشـطة المهنيـة والعلميـة والتقنيـة، وتجـارة الجملـة والتجزئـة، والأنشـطة العقارية القطاعات الأسـرع نموًا على أسـاس سـنوي خلال الربـع الثاني مـن عـام 2025، في حين كانـت قطاعات المعلومـات والاتصالات، والأنشـطة المهنيـة والعلميـة والتقنية، و أنشـطة خدمـات الإقامـة والطعـام من بيـن القطاعـات الأكثـر نموًا خلال عـام 2024.
- لا يزال قطاع الأنشـطة المالية و أنشـطة التأمين من أكبر القطاعات مسـاهمةً فـي الناتـج المحلـي الإجمالـي الحقيقـي حيـث بلغت نسـبة مسـاهمته إلـى 17% في الربـع الثاني من عـام 2025.

3. اتجاهات الأسواق المالية

- ظل مؤشـر أسـعار المسـتهلك (CPI) مسـتقرًا في النصـف الأول مـن عام 2025 بشـكل عـام، حيـث سـجّل انخفاضًا طفيفًا بنسـبة 0.6% على أسـاس سـنوي، عاكساً استمرار مسـتويات التضخم المحـدودة المسـجلة في العام السـابق.
- واصلـت تكاليـف الاقتـراض انخفاضهـا خـلال النصـف الأول من عام 2025، حيـث تراجعـت أسـعار فائـدة قـروض الأعمال إلـى 6.6%، وقـروض الأفراد إلـى 4.9%، مسـجلة العـام الثالث مـن الاعتدال، بما يُسـهم فـي تعزيـز الآفـاق الاسـتثمارية المحتملة.
- بلـغ إجمالي القـروض التجاريـة القائمة نحـو 5,363.3 مليـون دينار بحرينـي في يونيـو 2025، مسـجلًا ارتفاعًـا طفيفًا بنسـبة 1.2% على أسـاس سـنوي، وهو ما يشـير إلى اسـتقرار وتيرة التوسـع الائتماني.

4. نظرة عامة على التجارة الخارجية

- بلغـت القيمـة الكلية للصـادرات غيـر النفطيـة وطنية المنشـأ نحو 997.5 مليـون دينـار بحرينـي فـي الربـع الثانـي من عـام 2025، مسـجلةً بذلك ارتفاعًا بنسـبة 11.6% على أسـاس سـنوي مقارنةً بالفتـرة ذاتها مـن العـام الماضي.
- تواصـل المملكـة العربية السـعودية كونهـا أكبر سـوق للصادرات البحرينية، مسـتحوذة على 22.1% من إجمالي الصادرات السـلعية غيـر النفطية وطنية المنشـأ خلال الربـع الثاني من عـام 2025.
- اسـتمرت الصيـن فـي كونها أكبـر مصدر للـواردات الـى مملكة البحريـن حيـث اسـتحوذت علـى 13.9% مـن إجمالـي الـواردات السـلعية غير النفطيـة. تلتها دولة الإمـارات العربيـة المتحدة في المرتبـة الثانيـة بنسـبة 8.9%، ثـم أسـتراليا بنسـبة 8.1%.

5 . نظرة عامة على سوق العمل

- شـهد إجمالـي التوظيف فـي القطـاع الخاص خـلال الربـع الثاني من عام 2025 ارتفاعًا بنسـبة 2.7% على أسـاس سـنوي مقارنةً بالفتـرة ذاتهـا مـن عـام 2024، ليصـل إلـى عـددٍ إجمالـي يبلـغ 575,300 موظـف.
- ارتفـع عـدد الموظفيـن البحرينييـن العامليـن فـي القطـاع الخاص بنسـبة 2.5% علـى أسـاس سـنوي خـلال الربـع الثاني مـن عام 2025، ليصـل إلـى عـدد إجمالـي يبلـغ 105,035 موظفًا.
- ارتفع متوسـط أجـور الموظفيـن البحرينيين العامليـن فـي القطاع الخاص بنسـبة 4.7% على أسـاس سـنوي خـلال الربـع الثاني من عام 2025.